تأكيد مفاهيم وتشريعات سابقة

إزالة الغموض الذى قد يشوب بعض التشريعات السارية

تعديل بعض التشريعات القديمة التى لم تأخذ بمنطق التطور فى حساباتها فأصبحت الأن غير قادرة على تحقيق المستهدف والتى لا تواكب التطور فى الخدمة العلاجية

أن التطور التشريعى لابد أن يستوعب التطور الحاصل فى نواحى الحياه فثمة أمور كثيرة فرضت نفسها على واقعنا وأضحت بحاجة إلى تشريعات تتسم بديناميكيه لاتختزل الواقع

أمثلة : لمواضيع مستحدثة تستوجب وجود تشريع جديد

مستويات اللياقة بالنسبة للحصول وتجديد الرخص المهنية فى حالات تصحيح الخطأ الإنكسارى بواسطة الليزر

مستويات اللياقة بالنسبة للحصول وتجديد الرخص المهنية فى حالات زرع عدسة مابعد إستئصال كتاركتا

مستويات اللياقة بالنسبة للحصول وتجديد الرخص المهنية مابعد زرع كلى ... ألخ

صدور بعض القوانين والقرارات الوزارية التى تحتاج لمنشورات تفسيرية بغرض دعم القدرات المعرفية بالجهات التنفيذية لتحقيق المستهدف من هذه القرارات والقوانين

مثال : المنشور الفنى رقم 8 لسنة 2004 الذى صدر فى أعقاب صدور قرار وزير التربية والتعليم

رقم 237 لسنة 2004

شيوع خطأ فى الأداء أو المفاهيم الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة إصدار منشور فنى أو كتاب دورى يزيل هذا اللبس أو الخطأ

مايصدر عن الإدارة العامة للمجالس الطبية من منشورات وكتب دورية هو جزء من منظومة دورية من ضمن أهدافها إحداث تناغم بين الجهات القائمة على التشريع وبين الجهات التنفيذية ليصبح الجميع ضمن أوركسترا تعزف من أجل مصر

جمع وتوثيق وإصدار هذه القرارات والفتاوى واللوائح سنويا